

الإشراف:
أ.م.م. الدكتور محمد الشبراوي

إقرار المريض

دراسة منهجية في الأدلة والآراء



المحقق: أ.م.م. الدكتور محمد الشبراوي
أ.م.م. محمد الشبراوي

الإشراف:
آية الله العظمى مكارم الشيرازي

إقرار المريض

دراسة منهجية في الأدلة والآراء

شبكة كتب الشيعة

المحقق الفاضل: آ. مكي محمد السماحي

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

فهرست نویسی پیش از انتشار: توسط انتشارات امام علی بن ابی طالب علیه السلام

مکارم شیرازی، ناصر، ۱۳۰۵.

اقرار المريض / ناصر مکارم شیرازی: تحقیق: آ. مردانی پور (التمنای). - قم: دارالنشر
الإمام علی بن ابی طالب علیه السلام، ۱۴۳۱ق - ۱۳۸۹.

ISBN: 978-964-533-114-4

۵۶ص.

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

کتابنامه: ص ۵۶-۴۳؛ همچنین به صورت زیر نویس.

۱. اقرار (فقه). ۲. منجزات مریض. ۳. فقه جمفری - قرن ۱۴. الف. التعمانی، آ. مردانی پور،

محرر. به عنوان.

۲۹۷/۳۷۲

الف ۷ م ۱۹۲/۷ BP

الناشر الأفضل

لمعرض الدولي التاسع عشر - طهران

إقرار المريض

آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي «دامت بركاته»

تقرير وتعليق: المحقق الفاضل: آ. مردانی پور (التمنای).

الكمية: ۱۰۰۰ نسخة

الطبعة: الأولى

تاريخ النشر: ۱۴۳۱ ق

عدد الصفحات: ۵۶ صفحة

سبج الملاف: المتوسط

المطبعة: مطبعة الزهراء

الناشر: دارالنشر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

ردمك: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۳-۱۱۴-۴



ایران - قم - شارع شهدا - فرع ۲۲

تلفون: ۷۷۳۲۴۷۸-۲۵۱-۹۸++

فکس: ۷۸۱۰۰۹۹-۲۵۱-۹۸++

www.amiralmomeninpub.com

السعر: ۵۰۰ تومان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهـلـة

لوذ أن اقدم ثواب هذه المحاولة
المتواضعة الى روح خالنا الغالي
المعروف ابراهيم دلوودي الذي علمني
العزلة وأنا طفل صغير لأهني ما تعنيه
ألفاظ العزلة وما ترمي إليه أفعالها
وقد انتقل الى جوار ربه في عزّ شبابه
وذروة نشاطه وعطاءه في سبيل الله
والصالح العام.

تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنّته.

المؤلف

مقدمة

إنَّ الاتجاه التجديدي في الحوزات العلميّة لم يكن بدعاً في تاريخ مذهب آل البيت عليهم السلام بل يمكن القول أن هذا الاتجاه من الخصائص المميّزة لهذا المذهب العريق الضارب بجذوره في اعماق التاريخ. من جملة رجال الاصلاح والتجديد في العصر الحديث في الحوزة العلميّة بقم المقدّسة هو شيخنا الأستاذ «آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي» فكانت لسماحته خلال ستة عقود من ايام دهرنا ايام بيضاء في مشاريع اصلاحية شتى يطول عدها في هذه العجالة. احدى أهم مشاريعه - فيما احسب - هو شقه طريقاً واعداداً في الدراسة الحوزوية لأجل تنمية قابليات الفضلاء في البحوث والدراسات العليا في الحوزة العلميّة المباركة، حيث كلف فضلاء درسه الشريف للقيام ببحوث فقهية في مجالات محدّدة ومعلومة، وقد كان ذلك محققاً فاعلاً ليكون لي شرف المشاركة في هذا المشروع البحثي الجليل.

إنَّ سماحته قد جعل مائل «محرمات الحج» مادةً تدور عليها بحوث الفضلاء لتكون المحاور التي تجود بها قابلياتهم البحثية، إلا أنني قد استأذنت سماحته لأخوض في بحث موضوع «إقرار المريض» وذلك لأنني قبل هذا قد فرغت من كتابة تقاريرات بحث «منجزات المريض» لشيخنا الاستاذ فكان من المناسب أن يشجز البحث الثاني في اجواء البحث الذي سبقه، وقد وافق سماحته على هذا المقترح متلطفاً.

فما بين يدي القارئ الكريم هو حصيلة هذا المخاض الذي استغرق وقتاً غير قليل من الزمن.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

آ. مرداني پور (النعماني)

٢٥ / شوال / ١٤٣٠

إقرار المريض ومسانده

تمهيد

من الأبواب الفقهيّة التي تعمّ بها البلوى هو «باب الإقرار» وهو يتفرع إلى فروع كثيرة من جملةها «إقرار المريض» الذي درسه صاحب الجواهر بصورة مكثفة ودقيقة في كتاب الحجر قبل الإقرار، كما وقد أشار إليه عابراً في «باب الوصية» أيضاً وقد سار الفقهاء على هذا المسار من قبله ومن بعده.

ولمزيد من التوضيح ينبغي أن نشير في مستهل البحث إلى تعريف الإقرار ومن بعد ذلك إلى مشروعيته لتتحول بعدها إلى معالجة البحث في الصميم.

الإقرار لغةً واصطلاحاً

الإقرار لغة: الإعراف والاذعان والإتبات، ولعلّ الإتبات هو الأصل في المفردة، والإعراف والاذعان طريقان للوصول إلى

الإثبات، إذن هما من لوازم المعنى لا أصله وما أكثر ذلك في اللغة^١؛

وأما في الاصطلاح فقد عرفوه بـ^٢:

* أخبار بحق على النفس.

* وأخبار عن حق لازم له.

* وأخبار عن حق سابق للغير ونفيه لازم للمقرر.

* وأخبار عن حق سابق لا يقتضي تمليكاً بنفسه بل يكشف عن

سببه.

ومن الأفضل إحالة البت في تحديد مفهوم الإقرار إلى العرف كما

يقول صاحب الجواهر^٣ لأنه من الحقائق العرفية وهو أبصر بمفرداته

وأعرف بما يعنيه في دائرة عمل الإقرار^٤.

أن دوائر عمل الإقرار واسعة ومساحاتها شاسعة فهي تشمل النفي

١. يقول ابن فارس:

«قر، إعلان صحبان، يدل أحدهما على برد والآخر على تمكن. فالأول القر، وهو البرد... والأصل الآخر التمكن... ومن الباب عندنا - وهو قياس صحيح - الإقرار: ضد الجحود، وذلك أنه إذا قرَّ بحق فقد قرَّه قراره». معجم مقاييس اللغة [٨، ٧١٥].
ولذلك قال أهل اللغة:

«أقرَّ بالحق، وله: اعترض به واثبته».

وقال القيسري:

«قرَّ الشيء قرأ... استقرَّ بالمكان والاستقرار التمكن وقرار الأرض المستقر الثابت».

المصباح المتير [٤٩٦: ٢].

٢. راجع الجواهر [٢: ٣٥] [٧: ١١] والمالك: [٧: ١١].

٣. الجواهر [٢: ٣٥].

والإثبات كما تشعل الاعيان والمنافع والحقوق، ولا فرق في المقام بين حقوق الناس وحقوق الله سبحانه.

مشروعيته

إن منشأ مشروعية الإقرار هو اجماع الأمة بل ضرورة الدين وبه نطق الكتاب وصرحت السنة القطعية^١.

ففي الكتاب العزيز: ﴿أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾^٢ وفي السنة الشريفة: «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز»^٣.

ولعل قوله ﷺ: «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز» قاعدة عقلية جرت على لسان النبي الكريم ﷺ لأن دواعي الكذب تصل إلى حد الصفر في التعامل عندئذ فيكون حجة ملزمة في عرف العقلاء.

ولذلك قال الامام الصادق عليه السلام: «لا أقبل شهادة الفاسق إلا على نفسه»^٤، وفي رواية أخرى يقول عليه السلام: «المؤمن أصدق على نفسه من سبعين مؤمناً»^٥، وبناءً على ذلك يمكن القول أن حجة الإقرار طريقته لا موضوعية.

١. راجع: الجواهر: [٣: ٢٥] والمبسوط [٢: ٣ و ٢٢ و ٢٣].

٢. سورة آل عمران (٣): الآية ٨١.

٣. الوسائل: ج ١، ب ٣ من كتاب الإقرار، ج ٢.

٤. الوسائل: ج ١، ب ٦ من كتاب الإقرار، ج ١.

٥. الوسائل: ج ١، ب ٣ من كتاب الإقرار، ج ١.

إقرار المريض حكمه ومعناه

بعد التلميح إلى معنى الإقرار ومشروعيته حان الوقت لمعالجة أحد مفرداته وهو إقرار المريض وإبعاده ومراميه.

نريد بالمريض هنا هو الذي أصيب بمرض الموت وهو الذي يعجز بسببه من القيام بأعماله الاعتيادية فإذا ما قام بها يخشى عليه منها الهلاك مباشرة ومن دون فاصل في الغالب، فالإقرار في هذه الحال يسمى بـ «إقرار المريض» اذن لا نريد بالمريض هنا معناه اللغوي كما تبين مما سقناه من إيضاح^١.

الأقوال في المسألة

أقوال علماءنا

وقد إعتدنا في ذكر الأقوال على ما أورده صاحب الجواهر^٢ ملخصاً من دون نقل مناقشاته:

الأول: أن الإقرار من الأصل مطلقاً كما هو المشهور بين القائلين

١. راجع بهذا الصدد

- الجواهر [٤٦٦، ٤٦٥، ٢٨]

- تحرير الأحكام الشرعية [٤٠٨، ٤٠٧، ٣]

المدخل الفقهي العام، ٧٩٥

٢ راجع أيضاً

- مناج الكرامة [٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ١٦]

بأن المنحزات منه.

الثاني: إن كان عدلاً مضي من الأصل وإلا فمن التلث

الثالث: الإقرار للوارث من التلث مطلقاً وللأجنبي مع التهمة، وبدونها من الأصل.

الرابع: إن كان بدين مضي من الأصل وإن كان بعين وكان عليه دين يحيط بجميع التركة، قبل إقراره إن كان عدلاً مأموناً.

الخامس: عدم الفرق بين الصحيح والمريض في مضي الإقرار إن كان مأموناً، وعدمه إن كان غير مأمون.

السادس: التفصيل بين الأجنبي والوارث فالإقرار للأول من الأصل مطلقاً والثاني كذلك مع عدم التهمة ومعه من التلث.

السابع: اشتراط العدالة وانتفاء التهمة في المضي من الأصل واشتراط انتفائهما معاً في المضي من التلث.

ثم قال شيخ الجواهر^١ عن القول السابع: «يمكن إرجاعه إلى المشهور إن لم يكن الطاهر فتكون الأقوال ستة لاسبعة وربما عدت عشرة». وأصاف: «والأمر سهل بعد أن عرفت أن الأصح منها الأول الذي تجتمع عليه جميع النصوص»^٢.

ويقصد بالأول هو ما أشار إليه بقول: «مضافاً إلى نصوص الإقرار المتضمنة لنفوذه من التلث مع التهمة وبدونها من الأصل»^٣.

١ الجواهر ج ٢٦، ص ٨١ و ٨٢

٢ الجواهر [٢٦ ٧٨].

وبناءً على التوفيق بين هذه النصوص التي أشار إليها، ضعف الأقوال الستة أو السبعة أو العشرة لأنه قال:

«... ومنه يعلم ضعف جميع الأقوال في المسألة المستلزم كل منها أو أكثرها طرح أكثر النصوص أو بعضها»^١.

وذهب بعض مشايخنا إلى أن الأقوال تتلخص في قولين رئيسين:
الأول: نفوذ الإقرار من الأصل كما قال به ابن زهرة في الغنية وابن
أدریس في الرائر وابن سجد في الجامع.

قال ابن أدریس: «ويصح إقرار المريض النابت العقل، للمواريث وغيره
وسواء كان بالثلاث أو أكثر منه، واجماع أصحابنا منعقد على ذلك»،
الثاني: نفوذه من الأصل مع عدم التهمة ومن الثلاث معها، وقال به
جماعة وقد حكى عن الأكثر والظاهر أنه المشهور^٢.

يلاحظ عليه:

إن الرأي الثاني هو ما ذهب إليه صاحب الجواهر - كما أسلفنا - إلا
أن صاحب الجواهر نفسه لم يدع الشهرة فيه، وقد جعله مقابل مشهور
الذين يقولون أن المنجرات من الأصل، بل أنه وضعه مقابل الأقوال
الستة فهو معارض للشهرة المركبة - لو صح التعبير - زد على أن هناك
دعوى الاجماع في أن الإقرار من الأصل كما نفوه بها ابن أدریس

١ المصدر نفسه ص ٨١

٢ رسائل فقهية [١ ٥٨٨] لشيخنا الأستاذ جعفر البجلي (بتلخيص من)

وابن زهرة فكيف يمكن دعوى الشهرة لهذا الرأي بخصوصه.
فالأصح أن الآراء متضاربة ومتخالفة فلا شهرة في البين ولا
اجماع، كما يستشف ممّا أفاده صاحب الجواهر^١.

وأما ما ذهب اليه الجمهور:

ففي الموسوعة الكويتية:

[«قال ابن قدامة: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن
إقرار المريض في مرضه لغير وارث جائز وقال أبو الخطاب في رواية
أخرى: أنه لا يقبل إقراره بزيادة على الثلث؛ لأنه ممنوع من عطية
ذلك الأجنبي، كما هو ممنوع من عطية الوارث فلا يصح إقراره بما لا
يملك عطيته بخلاف الثلث فما دون»... وقال الشافعية: للوارث
تحليف المقر له على الاستحقاق.

وأما إقرار المريض لوارث فهو باطل إلا أن يصدق الورثة أو يثبت
بيئته عند الحنفية والمذهب عند الحنابلة، وفي قول للشافعية وعند
المالكية: إن كان متهماً في إقراره كأن يقر لوارث قريب مع وجود
الأبعد أو المساوي، كمن له بنت وابن عم، قيل: لأنه لا يتهم في أنه
يزري ابته ويوصل المال إلى ابن عمه وعلة منع الإقرار، السهمة،
فاختص المنع بموضعها^٢].

قد اتضح ممّا أوردناه أن المسألة موضع خلاف بين علماء الجمهور

١ وستأتي إثارة المحقق الأبي الى ذلك في بهايه البحث.

٢ الموسوعة الفقهية ج ١٦، ص ٥٤

أيضاً إلا أن الخلاف بين علمائنا أشد وأوسع وإن ادّعى البعض الإجماع على قول، وبعض آخر الشهرة على قول آخر كما أسلفنا.

ما هو مقتضى الأصل في المسألة؟

قبل الحوض فيما تقتضيه الأدلة يلزم أن نلاحظ ما يقتضيه الأصل الأولي في المقام.

إن مقتضى الأصل هنا هو الأخذ بإقرار المريض وذلك لأن سيرة العقلاء ومنهم المشرعة جرت على ذلك من دون ردع يعرف من قبل الشارع وقد مرّ منا بأن قوله ﷺ: «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز» تشير إلى قاعدة عقلانية جرت على لسان النبي الكريم ﷺ وقد ألحنا إلى أن بناء العقلاء يشأ من أن دواعي الكذب هنا تصل إلى حد الصفر فيكون حجة عندهم من دون كلام^١.

أدلة البحث

إن فقهاء الخاصّة وفقهاء الجمهور معاً بحثوا الإقرار في مقامين:

المقام الأول: الإقرار للوارث.

المقام الثاني: الإقرار للأجنبي.

والسبب في ذلك هو أن الروايات عالجت المسألة في ذينك

المقامين ونحن في بحثنا هذا نسير على نفس المنهاج.

١ راجع بهذا الصدد: رسائل فقهية - ج ١، ص ٥٦٣؛ لشيخنا السحاني - دام ظلّه -

المقام الأول:

وفيه ثلاث طوائف من الروايات:

الطائفة الأولى

في هذه الطائفة رواية تدلّ على نفوذ الإقرار مطلقاً إلا أن هناك رواية معارضة في دلالتها حيث تدلّ على عدم النفوذ مطلقاً:

«ففي خبر أبي ولّاد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض أقرّ عند الموت لوارث بدين له عليه» قال: يجوز ذلك، قلت: فإن أوصى لوارث بشيء؟ قال: جائز»^١.

تقييم السند

- محمد بن يعقوب ثقة كما هو واضح.
 - محمد بن يحيى العطار القمي، ثقة.
 - أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، ثقة.
 - الحسن بن محبوب ثقة جليل القدر.
 - أبو ولّاد وهو حفص بن سالم ثقة وله أصل^٢.
- إذن الرواية صحيحة السند لا غبار عليها.

١. الوسائل: ج ٦، كتب الوصايا، ب ١٦، ج ٤.

٢. في تقييم سند الروايات اعتمدنا مصادر شتى منها «جامع الرواة» و«معجم رجال الوسائل» وسكّفي بهذه الإشارة فلم نكرر المصادر المعتمدة عند التقييم لعدم الجدوى في ذلك.

تقييم الدلالة

وأما الرواية وهي تقضي بعدم المود مطلقاً فإن دلالتها واضحة في المقصود من دون لبس وغموض.

* وعنه، عن القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعترف لوarith بدين في مرضه، فقال: «لا تجوز وصيته لوarith ولا اعتراف له بدين»^١.

تقييم السند

فسد الشيخ في التهذيب إلى القاسم بن سليمان صحيح، وأما القاسم بن سليمان نفسه فلم يرد فيه نوثيق صريح إلا أنه كان من رجال الإمام الصادق عليه السلام ينقل منه مباشرة أو بواسطة وقد روى عنه الضر بن سويد ويونس بن عبد الرحمن وهو من الثلاثة الذين لا يروون إلا عن ثقة، والمهم أن رواياته تبلغ مائة وتسع عشرة رواية وكثرة الرواية عنه تكفي لتوثيقه وزد على ذلك أن له أصلاً رواه الضر بن سويد الثقة ويونس بن عبد الرحمن وهو وجه في أصحاب الأئمة عليهم السلام عظيم المنزلة قد روى عنه، وكل هذا يساعد على الاطمئنان بوثاقته إلى جانب ما ذكرناه، إذن لا يبدو أن هناك خلافاً في السند.

تقييم الدلالة فالدلالة واضحة ونامة.

جهة الصدور

روى الحديث علي بن عمر الدارقطني بالاسناد التالي:
(٢/٤٢٢١) حدثنا أحمد بن كامل، حدثنا عبيد بن كثير، حدثنا
عباد بن يعقوب، حدثنا نوح بن درّاج، عن ابن تغلب، عن جعفر بن
محمد، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث، ولا إقرار
بدين»^١.

قال الالباني في الارواء (٩٣/٦) هذا إسناد واه جداً؛ [و] ابن
درّاج هذا؛ قال الحافظ: «متروك وقد كذبه ابن معين»^٢.
وقال صاحب الفقه الاسلامي:

«الا أن هذه الزيادة [يعني: لا وصية] في الحديث غير مشهورة
وإنما المشهور هو قول ابن عمر السابق [يقصد: اذا أقر المريض لم يجز]^٣.
مهما يكن من شيء فقد روي الحديث من طريق القوم أيضاً وأفتوا
بحسبه، يقول الشيخ الطوسي في وجه الحمل كما في الوسائل:
«الوجه في هذا أن نحمله على ضرب من التقية لأنه مذهب جميع
من خالف الشيعة، والذي قدمناه مطابق لظاهر القرآن»^٤.

وعليه أن الشيخ يرى أن مذهب أهل السنة جميعاً هو عدم صحة
إقرار المريض للوارث؛ وهو يجافي الصواب لأن عند الشافعية يصح

١ سنن الدارقطني ج ٣، ص ٢٨٥

٢ المصدر نفسه

٣ الفقه الإسلامي ج ٦، ص ٦١١٨

٤، الوسائل: ج ١٢، ص ٢٧٥

إقرار المريض للوارث كما يصح للأجنبي، ولأن الظاهر أن المقر محق في إقراره^١.

إذن لا يمكن الغاء هذه الرواية بحجة أنها صدرت على وجه الثقة، كما لا تصح دعوى أن الشهرة موافقة للرواية الأخرى لوجود الخلاف الشديد بين فقهاءنا في هذا الشأن؛ فلا يبقى أمامنا إلا أن نقول أنها مخالفة للأصل لأنه لا يمكن الغاء الأصل من أجل رواية مشبوهة مشبوهة منكراً.

وبناء على ذلك تصبح الرواية الأخرى بلا معارض فيكون إقرار المريض للوارث نافذ مطلقاً.

وهناك رواية أخرى تشبه الرواية المعارضة السابقة والكلام فيها هو الكلام نقياً وإثباتاً وهي:

- وعه، عن هارن بن مسلم، عن ابن سعدان، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام قال: «قال علي عليه السلام لا وصية لوارث ولا إقرار له بدين» يعني إذا أقر المريض لأحد من الورثة بدين له فليس له ذلك^٢.

الطائفة الثانية

روايات هذه الطائفة تدلّ على نفوذ إقرار المريض للوارث بالدين

١ المذهب، ج ٢، ص ٤٨٠؛ معى المحتاج، ج ٢، ص ٣٢٤.

٢ الوسائل، ج ١٣، ب ١٦، ج ١٣.

إذا كان المقر نزيهاً وغير متهم.

وقد عبّرت الروايات عن توفر هذا الوصف في المقر بتعابير شتى فتارة عبرت بالمرضيّ وأخرى بالمأمون، وثالثة بالمصدق، ورابعة بالمليّ؛ إلّا أنّها جمعاء ترمي إلى معنى واحد وهو التראה وعدم الاتهام^١.

ومن هذه الروايات:

«وباستناده عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي أيوب، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أوصى لبعض ورثته أن له عليه ديناً، فقال: «إن كان الميت مرضياً فأعطه الذي أوصى له»^٢.

سداً:

اسناد الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال صحيح، وعلي بن الحسن نفسه ثقة مع فساد مذهبه والعباس بن عامر ثقة، وداود بن الحسين أيضاً ثقة، وأبو أيوب هو إبراهيم بن عيسى - أو ابن عثمان - الحزاز وهو ثقة جليل القدر.

وعليه إن الرواية سنداً سليمة موثقة لا غبار عليها.

١ الحواهر: ج ٢٦، ص ٧٩.

٢ الوسائل: ج ١٣، كتاب الوصايا، ب ١٦، ج ٨.

ومتناً:

فهي واضحة لا يعترها لبس ولا إرباك^١.

ومنها:

* وروى حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له الرجل يقرّ لو ارتدّ بدين عليه فقال: «يجوز إذا كان ملياً»^٢.

فسنداً:

طريق الصدوق إلى حماد بن عثمان صحيح وحماد نفسه ثقة، كما أن محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي ثقة جليل القدر.

ومتناً:

فانه واضح جلي الدلالة لا غير عليه.

١. دفع وهم:

في حاشية الوسائل سجلت مواخذة على الرواية بما يلي.
«لم يجد هذا الخبر مذكوراً بمشته [في التهذيب] بل وجدناه بعد رواية مصور ابن حارم ذكره مجملًا فقال محمد ذكر اسناد الحديث (أبي أيوب، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله) كما ذكره المصنف [صاحب الوسائل] بعد الحديث الأول، فعليه لا معنى لبعده ثانياً ويرد عليه:

أولاً المصنف ذكره في دبل الحديث الأول عن الصدوق لا عن الشيخ في التهذيب ثانياً قد أحسن صاحباً عند أفراده في حديث مستقل لأن الراوي قد احتجف وعند ما يختلف الراوي الأول فالرواية مستقلة تسند على أفرادها بعد مستقل

٢. من لا يحضره الفقيه ج ٤، ب ١٢٤، ح ٥٥٧٩.

ومنها أيضاً:

« وروى صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لبعض ورثته بأن له عليه ديناً فقال: «إن كان الميت مرضياً فأعطه الذي أوصى له»^١.

سنداً:

قال الأردبيلي في جامع الرواة عن طريق الصدوق إلى صفوان بن يحيى: «طريقه إلى صفوان بن يحيى حسن بإبراهيم بن هاشم». وهذا هو موقف بعض الرجاليين من إبراهيم بن هاشم، في حين أن اليوم بات واضحاً وثابتاً أن إبراهيم بن هاشم ثقة، حليل القدر، وجه، بل وصفه البعض بأنه «من مشايخ الثقة»؛ وإما اتّخذ المتقدمون منه موقفاً سلبياً لأنهم جمّدوا على النصوص الواردة في توثيق الرواة مع أن الحمود على هذه النصوص يعانِب الحق والانصاف، لأن هناك قرائن أكيدة كثيرة تدلّ على وثاقة الرجل وحلّالة قدره، منها كثرة رواية ابنه علي بن إبراهيم عنه وهذه قرينة صارخة بوثاقته. وأمّا منصور بن حازم فهو عين، ثقة، صدوق، فقيه ومن جملة الأصحاب.

فالسند صحيح لا يشوبه غموض ولا خلل.

ومتناً:

فالمن واضح الدلالة والمضعون لأن المرضي كما أسلفا هو الثقة
الأمين.
ومنها أيضاً.

* وروى علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن العلاء بن ربيع
الساهري قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالاً
فلما حضرها الموت قالت له إن المال الذي دفعته إليك لعلانة وماتت
المرأة فأتى أولياؤها الرجل وقالوا إنه كان لصاحبنا مالاً لا نراه إلا
عندك فاحلف لنا ما قبلك شيء أفحلف لهم؟ فقال: «إن كانت مأمونة
عنده فليحلف وإن كانت متهمه فلا يحلف ويضع الأمر على ما كان فانما
لها من مالها ثلثه»^١.

سنداً:

طريق الصدوق إلى علي بن نعمان صحيح كما في الخلاصة، وأما
علي بن نعمان ثقة، وجه ثبت، صحيح، واضح الطريقة؛ وأما ابن
مسكان فهو عبدالله وهو ثقة عين، والعلاء فهو من أصحاب الاجماع
الثاني كما في الكافي فالسند صحيح لا شية فيه.

ومتناً:

فالرواية لا تشير إلى الوارث وإن صُنفت في باب «إقرار المريض للوارث بدين» فهي خارجة عن محل البحث.

حصول بحث هذه الطائفة

وإن كانت الروايات في هذه الطائفة مطلقة من ناحية التقيد بالمرض، إلا أنه عادة ما تكون مثل هذه الإقرارات في حال المرض، وإلا إذا كان في حال السلامة فلا مجال للسؤال من الإمام؛ لأن إقرار العقلاء على أنفسهم في حال السلامة ساري المفعول سواء للوارث أو لغيره، خصوصاً إذا قلنا بأن «قاعدة الإقرار» قاعدة عقلانية، ومن هنا قد صنفت المصادر الروائية هذه الروايات تحت عنوان «إقرار المريض للوارث بدين» فالروايات تامة المضمون والدلالة والسند، وعليه إذا كان المريض مأموناً ينفذ إقراره للوارث مطلقاً من دون تحديد بالثلث أو أقل أو أكثر.

الطائفة الثالثة

وهي الروايات الدالة على نفوذ الإقرار إن كان بقدر الثلث أو بما هو أقل منه وهي كالآتي:

* روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن اسماعيل بن جابر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقر لوارث له وهو مريض

بدين عليه، فقال: «يجوز إذا كان الذي اقرب به دون الثلث»^١.

سنداً:

طريق الصدوق إلى الحسن بن محبوب صحيح، وابن محبوب
بصحة ثقة، وهشام بن سالم ثقة ثقة كما وصفه النجاشي، واسماعيل
بن جابر أيضاً ثقة فالسند سليم صحيح لا يعتريه شك ولا اشكال.

متناً:

الرواية متناً واضحة كل الوضوح في محط البحث ولكنها مقيدة بما
دون الثلث فاليلحظ ذلك.

* وبإسناده عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن
سماعة قال: سأله عن أقرب للورثة بدين عليه وهو مريض، قال:
يجوز عليه ما أقرب به إذا كان قليلاً^٢.

سنداً:

سند الشيخ إلى حسين بن سعيد صحيح، والحسين بصحة ثقة كما
صرح الشيخ به، وعثمان بن عيسى ثقة، قال الشيخ عنه: «عملت
الطائفة برواياته لأجل كونه موثقاً ومستعزاً عن الكذب» وعده

١ من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ب ١٢٤، ح ٥٥٧٨.

٢ الوسائل ج ١٣، من أبواب أحكام الوصايا (١٢)، ب ١٦، ح ٩.

الكشي من أصحاب الاجماع الثالث، وأما سماعة بن مهران فتقّة ثقة،
فالسند صحيح دونما كلام.

دلالة :

وأما دلالة فالرواية واضحة الا انها عبرت بـ «إذا كان قليلاً»
وسياتي البحث عن ذلك.

ملخص القول

إن الروايين تفيدان بأن الإقرار بالدين نافذ فيما دون الثلث أو ما
هو قليل، وأما ما أراد بالإقرار فيه غير نافذ، إلا أن هناك اشكال نبهنا
عليه آنفاً وهو أن احدى الروايين تقول بما دون الثلث والأخرى
تقول: «إذا كان قليلاً» في حين أن الميت يمتلك التصرف بالثلث إلى
ما بعد موته، فما هو السبيل للخروج من هذا المطلب؟
ويمكن الجواب:

لعلها قضية في واقعة بقرينة الروايات الأخرى التي صرحت بأنه
لو لم يكن مأموناً بإقراره نافذ في الثلث، كما انه ينسجم تمام
الانسجام مع القاعدة التي تفيد ان للمريض التصرف في الثلث إلى
ما بعد موته، وأما قوله (عليه السلام) : «إذا كان قليلاً» فلا ينفي الحمل على
الثلث.

الجمع بين الطوائف الثلاثة

إن الطائفة الأولى تقول بنفوذ الإقرار مطلقاً فلا تفرق بين أن يكون المقر مأموناً أو لم يكن، أو يكون المقر به من الثلث أو من الأصل، وأما الطائفة الثالثة فهي الأخرى تقول بالثالث مطلقاً من دون التفريق بين أن يكون المقر مأموناً أو لم يكن؛ وأما الثانية فمفادها في التحليل النهائي هو التفصيل بين ما إذا كان مأموناً فمن الأصل وأما إذا لم يكن فمن الثلث، فكيف الجمع بين هذه الطوائف الثلاثة والحال هذه؟ أما الطائفة الأولى فيمكن حملها على ما إذا كان المقر مأموناً فسقيد اطلاقها بما ورد في الطائفة الثانية، وأما الطائفة الثالثة فسقيد اطلاقها بما إذا لم يكن المقر مأموناً بقرينة الطائفة الثانية أيضاً ففي الواقع أن لسان الطائفة الثانية لسان التفسير سيكون حمل الطائفتين الأولى والثالثة على الثانية من باب الحكومة وهو جمع دلالي معترف ومعمول به في جميع أبواب الفقه.

المقام الثاني:

روايات الإقرار للأجنبي

بعد الانتهاء من معالجة روايات الإقرار للوارث حان الوقت لبحث روايات الإقرار لغيره.

ففي المقام ثلاثة طوائف من الروايات بعدد طوائف روايات الإقرار للوارث، الأولى منها تبطل إقرار المريض مطلقاً، كما أن الثانية

تثبته مطلقاً، وأما الثالثة فتقيد نفوذه بما إذا كان المقر ثقة مأموناً.
فلأخذ هذه الطوائف واحدة تلو الأخرى لنخلص بنتيجة تحدد
الموقف الشرعي في هذا الموضوع أيضاً.

الطائفة الأولى

وهي تنفي نفوذ الإقرار مطلقاً:

* - محمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن
المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام: «أنه كان
يرد النحلة في الوصية، وما أقرّ عند موته بلائبت ولا بيعة»^١.

الرواية سنداً:

- إن محمد بن يحيى هو ابن عمران الأشعري وسند الشيخ إليه
صحيح إلا أن الأصحاب قالوا انه كان يروي عن الضعفاء ويعتمد
المراسيل ولا يبالي عن أخذ، وما عليه في نفسه شيء، وكان جليل
القدر كثير الرواية، وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من
روايته ما رواه عن بعض الرواة.

وبُنان بن محمد هو عبدالله بن محمد بن عيسى وبُنان لقبه، لم يرد
فيه توثيق صريح ولكن روي عنه في الكتب الأربعة ما يقارب مائة
وأربعين رواية ولعلّ هذا يكفي لتوثيقه ولم يستثنه محمد بن الحسن

بن الوليد فيمن يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى، وقال الوحيد البهبهاني: وفيه إشعار بالاعتماد عليه بل لا يبعد الحكم بتوثيقه، كما أن كلام الكشي يشعر بالاعتماد عليه وكان من مشايخ الاجارة إلا أن الأردبيلي في مجمع الفائدة قال عنه انه مهمل وقد عدّه الكاظمي في هداية المحدثين مجهولاً.

وأما أبوه فهو محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد الأشعري هو شيخ القميين ووجه الأشاعرة.

- وعبدالله بن المغيرة هو البجلي، كوفي، ثقة ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه كما قيل

- وأما السكوني هو اسماعيل بن أبي زياد، قال الشيخ عنه في العدة: «عملت الطائفة بما رواه فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه» وقد وثقه المحقق في المعبر ونقل عن الشيخ في المسائل الضريبة بأنه قال في مواضع: «إن الامامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن ماتلهما من الثقات». فيبدو أن السند لا بأس به.

ومنتأ:

فالدلالة واضحة كما انها مطلقة تشمل الإقرار للوارث أيضاً فهي تنسجم مع الرواية السابقة القائلة: «لا وصية لوارث، ولا إقرار بدين».

الطائفة الثانية

وهي تثبت نفوذ الإقرار مطلقاً:

• محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي اسحاق، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن علي عليه السلام، «في رجل أقرّ عند موته لفلان ولفلان لأحدهما عندي ألف درهم، ثم مات عليّ تلك الحال، فقال عليّ عليه السلام «أيهما أقام البيّنة فله المال، وإن لم يقم واحد منهما البيّنة فالمال بينهما نصفان»^١.

الرواية سنداً:

تقدم أن طريق الشيخ إلى محمد بن أحمد صحيح وهو ثقة، وأبي اسحاق هو إبراهيم بن هاشم القمي ثقة، وأما النوفلي فهو الحسين بن يزيد بن محمد، وقد وثّق بأنه وقع في طريق أكثر روايات السكوني، واعتمد الأصحاب على روايات السكوني، واستكشف من ذلك وثاقة النوفلي. والسكوني قد مرّ الحديث عن وثاقته وعليه فلرواية يمكن قبولها.

ومتناً:

قد قبل الإمام عليه السلام في هذه الرواية أصل الإقرار فأنحصر حديثه في فروعه، فلو لم يقبل الإقرار لحكم بدفع المال إلى الورثة، لكنه لم

يفعل ذلك فنستكشف ادن أن الإقرار صحيح مطلقاً.

* - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد - عن بعض أصحابه - عن أبان بن عثمان - عن رجل - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل أن عليه ديناً، فقال «يفضي الرجل ما عليه من دينه ويلتزم ما بقي بين الورثة»^١.

الرواية سنداً:

محمد بن يعقوب لا كلام في وثاقته، والحسين بن محمد هو ابن عامر الثقة الذي يروي عنه الكليني كثيراً، ومعلى بن محمد هو أبو الحسن البصري وقد استظهر وثاقه بعض المعاصرين لكونه من المعاريف الكثير الرواية ولم يرد فيه قدح يضر بوثاقته وقد وثقه السيد أبو القاسم الحوئي رحمته الله، وأبان بن عثمان ثقة لأنه من أصحاب الإجماع مع أنه فاسد المذهب. ومع ذلك إن السند ضعيف لوجود المجاهيل فيه ولكن ضعف السند لا يضر هنا لأن الروايات متطابقة.

مناً:

فالدلالة نامة مطلقة تشمل ما كان المقر مأموناً ثقة أو لم يكن، وأن كلمة الوصية هنا لا يراد بها إلا الإقرار كما هو واضح لمن تأملها.

* - وبإسناده عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن سعد بن سعد،

عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن رجل مسافر حضره الموت فدفع ماله إلى أحد من التجار، فقال له: إن هذا المال لفلان بن فلان ليس لي فيه قليل ولا كثير فادفعه إليه يصرف حيث يشاء، فمات ولم يأمر فيه صاحبه الذي جعله له بأمر ولا يدري صاحبه ما الذي جعله على ذلك، كيف يصنع؟ قال: «يضعه حيث يشاء»^١.

الرواية سنداً:

إن سند الشيخ إلى أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى - صحيح وأحمد بن محمد بن عيسى ثقة كما مرّ، والبرقي هو محمد بن خالد البرقي وهو ثقة، وسعد بن سعد الأحوص ثقة أيضاً، إذا السند لا بأس به.

وأما معناها:

إن الرواية ظاهرة في الإقرار كما قال بعض مشايخنا إلا أنه جعل عبارة: «يصرفه حيث يشاء» قرينة على أن المورد هو الوصية ومن هنا اضطر إلى أن يحمل المال على الثلث، فقال: [قوله: «فادفعه إليه يصرفه كيف يشاء» ظاهر في الوصية، وإلا يكون كلاماً لغوياً...]^٢ وس يمكن الرد عليه بأن عبارة «فادفعه إليه يصرفه كيف يشاء» لم يكن أكثر من تأكيد سلطة المالك على ماله فلا تصلح لأن تكون

١ المذهب ج ٩، كتاب الوصايا ج ٧

٢ رسائل فقهية (١٠٧١) لشيخنا الأساد السبحاني

قرينة على حمل الرواية على الإيصاء، فدخلت الرواية في جملة روايات الإقرار وتتأى بها عن دائرة روايات الإيصاء كما أنها مطلقة من ناحية الوثاقة وعدمها.

الطائفة الثالثة

الروايات في هذه الطائفة تشترط في نفوذ الإقرار أن يكون المقر ثقة مأموناً فتقول:

* - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن العمان، عن ابن مسكان، عن العلاء بن ربيعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالا فلما حضرها الموت قالت له: إن المال الذي دفعته إليك لفلانة وماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل فقالوا: إنه كان لصاحبتنا مال ولا نراه إلا عندك فأحلف لنا مالها قبلك أفحلف لهم؟ فقال: «إن كانت مأمونة عنده فحلف لهم، ويضع الأمر على ما كان، فأتها من مالها ثلثه»^١

١ الوسائل: ج ١٢، ب ١٦، من أبواب الوصايا، ج ٢

نسيه

درسنا الرواية قبل هذا في قسم «الإقرار للوارث» لأن المصادر الحديثية قد صنفها في أبواب هذا القسم، ومن خلال دراستنا انكشف أنه لا صلة لها به، وأنها ترتبط بموضع الإقرار للغير وبما أننا قد نقلنا الرواية هناك من «من لا يحضره الفقيه»، وهذا من الوسائل فاقصى الأمر أن نعيد تقييم السند ثانية

الرواية سنداً:

محمد بن يعقوب ثقة كما هو واضح، ومحمد بن يحيى العطار ثقة أيضاً، وأحمد بن محمد بن عيسى ثقة كما مر، وعلي بن العمان ثقة وجه ثبت، وعبدالله بن مسكان ثقة والعلاء ثقة لأنه من أصحاب الاجماع في الكافي فالسند سليم يمكن الاعتماد عليه.

ومتناً:

فالدلالة في الرواية، التزامية؛ لأن الامام عليه السلام يقول: «إن كانت مأمونة عنده فيحلف له» فعند ما تكون مأمونة فينفذ الإقرار وينتقل المال إلى المقر له فلا يبقى منه لديه شيء. وحينئذ يصح حلفه بأن مالها قبله شيء، وإلا فالإقرار ينمذ في الثلث والباقي يدفع إلى الورثة كما لو أوصت.

❦ - وبإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل معه مال مضاربة فمات وعليه دين، وأوصى أن هذا الذي ترك لأهل المضاربة، أيجوز ذلك؟ قال: نعم إذا كان مصداقاً.

الرواية سنداً:

سند الشيخ إلى الحسين بن سعيد صحيح، والحسين نفسه ثقة،

وحماة بن عيسى ثقة صدوق، وشعب هو المقرئ في من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام - وهو ابن أخت أبي بصير - ثقة عين، وأبي بصير هو يحيى بن القاسم ثقة وجه وهو من أصحاب الإجماع إذا التمس وسليم لا غبار عليه.

ومتناً:

هذا المريض امام أحد خيارين: إما أن لا يقر فيكون المال عرضة لمطالبات الدَّيَّان وإما أن يقر، فإنه في هذه الحال يتمكن من انتقاذ المال من سلطة الورثة ولكنه يصح في موضع تهمة من أنه يقصد بهذا الإقرار الإصرار بورثته، ومن هنا قال الإمام عليه السلام: «نعم [ينفذ بإقراره] إذا كان مصداقاً».

-وفي المستدرك:

عن دعائم الإسلام. عن أبي عبدالله عليه السلام، أنه سئل عن الرجل يقر بالدين في مرضه الذي يموت فيه لو ارت من ورثته، قال: «يفظروني حال المقر فان كان عدلاً مأموناً من الخيف جاز بإقراره، ومن كان على خلاف ذلك لم يجز بإقراره إلا أن يجيزه الورثة»^١.

ما في هذه الرواية هو إبرار الكفة في قبول قول المقر وهي: «أن

١ المستدرك ج ١٤، ب ١٥ من أبواب صحة الإقرار للوثة، وقد تكرر في ج ١٦، في كتاب

يكون عدلاً مأموراً من الحنف « وهذا يصلح لأن يكون عنصراً مشتركاً في قبول قول المقر سواء كان الإقرار لصالح وارث أو لصالح أجسي، ومن هذه الرواية تدخل جميع روايات مجزات المريض في روايات هذه الباب.

الجمع بين الطوائف الثلاثة من الروايات

إن الطوائف الثلاثة التي سبق ذكرها تحتل وحوها من الجمع:

الأول: الجمع الدلالي بين الطوائف الثلاثة وهو جمع مقبول عرفاً يقره العقلاء في تصرفاتهم وسلوكاتهم اليومية.

الثاني: لو لم نتمكن من الجمع المرفي الدلالي فنلجأ إلى المرححات المعروفة في باب التعارض لتقديم الطائفة التي تتوفر فيها المرححات على غيرها الفاقدة لها.

الثالث: لو لم نوفق لترجح إحدى الطوائف فتأخذ بمقتضى الأصل الذي قرره في مستهل هذه الدراسة.

الجمع الدلالي

لا يمكن الجمع الدلالي بين الطائفتين الأولى والثانية، فإن الطائفة الأولى ترفض نفوذ إقرار المريض مطلقاً، في حين أن الطائفة الثانية تقر نفوذ إقرار المريض مطلقاً ومن الواضح لا يمكن الجمع الدلالي بين المتناقضين فنسطر إلى اللجوء إلى المرححات.

المعالجة بالمرجحات

أحدى المرجحات هو عمل المشهور، ولم نجد أحداً من الفقهاء عمل بالطائفة الأولى فهي معرض عنها فهي ساقطة بالمرّة، ولا يمكن الاحتجاج بها، بل يمكن القول بأنها قضية في واقعة، فهو قرار حكومي اتخذه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لمعالجة واقع معين فلم يكن في نفسه حكماً تشريعياً عاماً شاملاً.

الجمع الدلالي بين الطائفتين الثانية والثالثة

بعد سقوط الطائفة الأولى يبنى التناهي بين الطائفة الثانية وهي مطلقة - كما أسلفنا - والطائفة الثالثة المقيدة بما إذا كان المقر مؤتمناً صادقاً، ومن الواضح أن المقيد أقوى ظهوراً من المطلق فنقدم الأظهر على الظاهر وهو جمع عرفي يقرّه العقلاء.

إذن الرأي المختار هو أن المقر إذا كان صدوقاً مؤتمناً يستخرج المال المقر به من الأصل وإذا كان فاقداً لذلك فمن التمسك.

مراجعة الآراء

في هذه المرحلة من محاولتنا المتواضعة يحسن بنا أن ننظر أن ما حلصنا إليه يوافق مذهب أين علم من أعلام مشايخنا الأبرار، فالعرض آراءهم في المسألة أولاً فلمعرض حسب ما عرضها العاضل الآبي في «كشف الرموز» وقد حتم بحثه في المسألة بقوله: «وفي

هذه المسألة اختلاف من الأقوال واضطراب من الروايات، فباتاك
وتقليد الكتب والمصنفين، وعليك بامعان النظر في تحقيق الحق^١
فإلى عرض الآراء:

«... قال المفيد: إقراره ماص في واجب لمن أقرّ به للأجنبي
وللوارث.

وقال سَلار: إقراره في مرضه كإقراره في صحته
وبمثلته يفتي المتأخر [ابن ادريس] فإنه ذهب إلى أن إقراره
صحيح على كل حال، عدلاً كان أو فاسقاً، متهماً كان أو غير متهم.
واختر شيخنا [المحقق] أن المقرّ إن كان متهماً وأقرّ للأجنبي فهو
من الثلث وإن لم يكن متهماً فهو من الأصل...»^٢.
ومن حلال ما أوردناه يتضح أن ما وُفقا للذهاب إليه هو موافق
للرأي الذي تبناه المحقق العلّي رحمه الله.

المحصلة النهائية

الحصيلة من بداية البحث إلى هنا هي أن الرأي الصائب السديد في
مسألة «إقرار المريض للوارث والأجنبي» أنه إذا كان المقر ثقة مأموراً
صادقاً بإقراره نافذ في أصل ماله، فمُعْطَى المقر له ما استحق من
الأصل وأما إذا كان فاقداً لهذه الأوصاف بإقراره نافذ في الثلث فقط،

١ كشف الرموز (٩٤٢).

٢ المصدر نفسه (٩٢٢).

فلا فرق في المقام بين المقر له أن يكون أجنبياً أو وارثاً، وقد ساوى المحقق في الإقرار للوارث حيث لم يفرق بين أن يكون المقر مأموناً أو لم يكن، ففي كلا الصورتين أفتى بأن المقر به مخرج من الثلث خلافاً للشيخ الطوسي حيث أنه فصل في إقرار الوارث بين أن يكون المقر مأموناً أو لم يكن ففي الواقع نحن إبعنا النسخ في النهاية، طاب ثراهما وتقدست أسرارهما.

ملاحظات أخيرة

الملاحظة الأولى

قال ابن ادریس في السرائر^١:

«إقرار المريض على نفسه جائز للأجنبي وللوارث وعلى كل حال، إذا كان عقله ثابتاً في حال الإقرار، ويكون ما اقر به من أصل المال، سواء كان عدلاً أو فاسقاً متهماً على الورثة، أو غير متهم، وعلى كل حال، سواء كانت مع المقر له بيعة، أو لم يكن، لاجتماع أصحابنا المنعقد أن إقرار العقلاء جائز فيما يوجب حكماً في شريعة الاسلام.

يلاحظ عليه:

أولاً. يبدو أن اشهاد ابن ادریس للاجماع في دعواه هذه ينبع من أن خبر الواحد عنده ليس بحجة وما ورد في المقام احبار آحاد.

تانياً، أنه يجب جعل المسألة موضع البحث من صعوبات «قاعدة الإقرار» المجمع عليها وفي الحقيقة أن سعة القاعدة وصيغها ينشأ من الاجماع، هذا في حين أنه لا يمكن التمسك باطلاق الاجماع، لأن الاجماع دليل لبي ودلالة الدليل اللبي اجمالية كما هو معروف فلا اطلاق لكي يتمسك به.

ويمكن أن يقال ان الاجماع المدعى مدركي أو محتمل المدركية لما ورد عن النبي ﷺ أن «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز». والأفضل أن نقول أن مستند القاعدة هو سيرة العقلاء المخصصة من قبل الشارع وفي هذه الحال تكون دلالة القاعدة اجمالية أيضاً لأنها هي الأخرى دليل لبي.

ثالثاً: بناء على ما تقدم أن رأي ابن ادريس في دعواه أن إقرار المريض في كلافه من أصل الحال، لا يسد إلى دليل ثابت يمكن الاعتماد عليه.

رابعاً: كان من الأفضل أن يستند إلى قاعدة «من ملك شيئاً ملك الإقرار به»^١، المستندة إلى سيرة العقلاء، إلا أن الاشكال المذكور آنفاً يرد عليه أيضاً بأن دلالة سيرة العقلاء اجمالية لأنها دليل لبي فلا يستفاد الاطلاق منها.

١ راجع بهذا الصدد كتاب «الواعد العقوبة» لسبحا الاساد آية الله العظمى مكارم الشيرازي - دام ظله -

الملاحظة الثانية

التمس الشهيد الثاني في المسالك - على نحو القيل - دليلاً لمن يذهب إلى أن إقرار المريض ينفذ من الأصل مطلقاً وهو كما يلي^١ :
 «... المريض قد يريد إبراء ذمته من حق الوارث والأجنبي فلا يمكن التوصل إليه إلا بالإقرار، فلو لم يقبل منه بقيت ذمته مشعولة، وبقي المقر له مموعاً من حقه، وكلاهما مفدة، فاقتضت الحكمة قبول قوله».

يلاحظ عليه:

هذه البرهنة تصلح لدعم الأصل الأولي لا أكثر فلو لم يكن هناك دليل نقلي فأحد بالأصل المدعوم بهذا البرهان وأما إذا كان دليل نقلي - كما هو كذلك - فالأصل وما يدعمه يتوقعان عددهما.

الملاحظة الثالثة

قال الشهيد في تعريف «التهمة»^٢:

«والمراد بالتهمة هنا الظن المستند إلى القرائن الحالية أو المقالية الدالة على أن المقر لم يقصد الإخبار بالحق، وإنما قصد تخصيص المقر له أو مع الوارث عن حقه أو بعضه والتبرع به للغير، فلذلك جرى محرى الوصية في نفوذه من التلث».

١ المسالك ج ١١، ص ٩٤

٢ المسالك ج ١١، ص ٩٦.

وبذلك أراد أن يفسد رأي العلامة في التذكرة حيث اعتبر العدالة في المريض وجعلها هي الدافعة للتهمة.

في حين أن الحق عند الشهيد حمل التهمة على معناها لغة وعرفاً لأن ساطها الظن بما ذكر وهو لا يرفع العدالة المبينة على الظاهر التي لا تزول بالظن وقد تنتفي التهمة عن غير العدل لعدم توفر عنصر الظن به.



وبهذه الملاحظات نأتي على حاتمة ما أردنا معالجته بتوفيق من الله سبحانه والحمد له والشكر والصلاة والسلام على نبيه نبي الرحمة وآله الطيبين الطاهرين.

وقد فرغنا من كتابة هذه الدارسة في ليلة استشهاد الامام أبي عبدالله جعفر ابن محمد الصادق عليه السلام في الخامس والعشرين من شهر شوال المكرّم من عام ١٤٣٠ هـ

آ. مرداني پور

(النعماني)

الفهارس الفنية العامة

- ١ - فهرس الآيات
- ٢ - فهرس الأحاديث
- ٣ - فهرس المعصومين عليه السلام
- ٤ - فهرس الأعلام
- ٥ - فهرس الكتب

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
(أولوا بالعقود)	المائدة	١	٣١
ط: أفرزتم وأخذتم على ذلکم إضري... آل عمران		٨١	٩

فهرس الأمادس

الحدس	القال	الصفا
إقرار العلاء على أنهم جانر	رسول الله ﷺ	٣٩، ١٤، ٩
المؤمن أصدق على نفسه من سبع مؤمن	الامام الصادق عليه السلام	٩
إن كان الميت مريضاً فأعطه الذي أوصى له	الامام الصادق عليه السلام	٢١، ١٩
إن كانت مأونة عنه فليحلف وإن كانت...	الامام الصادق عليه السلام	٢٢
إن كانت مأونة عنه فليحلف لهم .	الامام الصادق عليه السلام	٣٢
أيها أقام البيعة فله المال ، وإن لم يتم...	امير المؤمنين عليه السلام	٢٩
لا أقبل شهادة الفاسق إلا على نفسه	الامام الصادق عليه السلام	٩
لا تجوز وصية لو ارث ولا اعتراف له بدين	الامام الصادق عليه السلام	١٦
لا وصية لو ارث ، ولا إقرار بدين	رسول الله ﷺ	١٧
لا وصية لو ارث ولا إقرار له بدين	امير المؤمنين عليه السلام	١٨
يجوز إذا كان الذي اقربه دون الثلث	الامام الصادق عليه السلام	٢٤
يقضي الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما .	الامام الصادق عليه السلام	٣٠
ينظر من حال المقر فإن كان عدلاً مأوناً .	الامام الصادق عليه السلام	٣٤

فهرس المعصومين عليه السلام

رسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small> . ٣ . ٩ . ١٤ . ١٧ . ٢٩	٢٣ . ٢٧ . ٢٩ . ٣٠ . ٣٢ . ٣٣ . ٣٤ . ٤١
اميرالمؤمنين علي <small>عليه السلام</small> . ٢٧ . ٢٩	الامام علي بن موسى الرضا <small>عليه السلام</small> .
٣٦	٣١
الامام جعفر بن محمد الصادق <small>عليه السلام</small> .	
٩ . ١٦ . ١٧ . ١٨ . ١٩ . ٢٠ . ٢١ . ٢٢	

فهرس الأعلام

أهان بن عثمان، ٢٠	أبن قدامة، ١٣
أبراهيم بن عيسى، أبو أيوب، ١٩	أبن مكان، ٢٢، ٢٢
أبراهيم بن هشام القمي أبي اسحاق،	أبو الخطاب، ١٣
٢٩، ٢١	أبي اسحاق، ٢٩
أبن ادريس، ١٢، ٢٧، ٢٨	أبي أيوب، ١٩، ٢٠
أبن تغلب، ١٧	أبي بصير، ٢٣
أبن دزاج، ١٧	أحمد بن كامل، ١٧
أبن زهرة، ١٢، ١٣	أحمد بن محمد، ٢٠
أبن سعدان، ١٨	أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري،
أبن سعيد، ١٢	١٥، ٢١، ٢٢، ٢٣
أبن عثمان الخزاز، ١٩	الأردبيلي، ٢١، ٢٨
أبن عمر، ١٧	إساعيل بن أبي زياد السكوني،
أبن عمران الأشعري، ٢٧	٢٨

اسماعيل بن جابر، ٢٣، ٢٤	داود بن الحسين، ١٩
الالباني، ١٧	داود بن الحسين، ١٩
محمد بن خالد البرقي، ٣٠، ٣١	داودي ابراهيم، ٤
بشار بن محمد، ٢٧	السبعاني، جعفر، ١٢، ١٤، ٣١
الحافظ، ١٧	سعد بن سعد الأحوص، ٣٠، ٣١
حسن بن محبوب، ٢٣، ٢٤	السكري، ٢٩
الحسن بن محبوب، ١٥	سار، ٣٧
حسين بن سعيد، ٢٤، ٢٣	ساعة بن مهران، ٢٤، ٢٥
حسين بن محمد ابن عامر، ٣٠	شبيب الطرقوبي، ٣٣، ٣٤
حسين بن يزيد بن محمد السوفلي،	الشهيد الثاني، ٤٠
٢٩	صاحب الجواهر، ٨، ٩٠، ٩١، ٩٢
حسن بن سالم، أبو ولاد، ١٥	١٣
الحلي، ٢٠	الصدوق، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤
المحقق الحلي، ٣٧	صفوان بن يحيى، ٢١
حماد، ٢٠	الشيخ الطوسي، ١٧، ٣٨
حماد بن عثمان، ٢٠	عباد بن يعقوب، ١٧
حماد بن عيسى، ٣٣، ٣٤	عباس بن عامر، ١٩
الخيرني السيد أبو القاسم، ٢٠	عبد الله، شعيرة، ٢٧، ٢٨

- عبدالله بن مكار، ٣٣
عبيد بن كثير، ١٧
عثمان بن عيسى، ٢٤
العلاء، ٢٢
العلاء بن يراع السابري، ٣٣، ٣٢، ٢٢
علي بن إبراهيم، ٢١
علي بن الحسن بن هلال، ١٩
علي بن النعمان، ٣٣، ٣٢، ٢٢
علي بن عمر الدارقطني، ١٧
علي بن نعمان، ٢٢
الفاضل الآبي، ٣٦
قاسم بن سليمان، ١٦
الكاظمي، ٢٨
الكشي، ٢٨، ٢٥
الكليني، ٣٠
محمد بن أحمد بن يحيى، ٢٩، ٢٨
محمد بن الحسن بن الوليد، ٢٧
محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي، ٢٠
- محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد
الأشعري، ٢٨
محمد بن يحيى الطارقي، ١٥
٣٣، ٣٢، ٢٧
محمد بن يعقوب، ١٥، ٣٠، ٣٢، ٣٣
الشيخ مرداني، ١، ٦، ٤١
مسعدة بن صدقة، ١٨
مطى بن محمد أبو الحسن المصري، ٣٠
المفيد، ٢٧
مكارم الشيرازي، ناصر، ٥، ٣٩
منصور بن حازم، ٢٠، ٢١
التجاشي، ٢٤
نضر بن سويد، ١٦
نوح بن دراج، ١٧
الوفلي، ٢٩

يحيى بن القاسم أبي بصير، ٣٤

وحييد البهبهاني، ٧٨

يونس بن عبد الرحمن، ١٦

هارث بن مسلم، ١٨

هشام بن سالم، ٢٣، ٢٤

فهرس الكتب

الارواء، ١٧	العبية، ١٢
تحرير الأحكام الشرعية، ١٠	الفقه الإسلامي، ١٧
التشذيب، ١٦، ٢٠، ٢٧، ٢٩، ٣٠	القواعد الفقيهية، ٢٩
٣١	كشف الرموز، ٣٦، ٣٧
تهذيب الأحكام، ٣٣	المبسوط، ٩
الجامع، ١٢	مجمع الفائدة، ٢٨
جامع الرواة، ١٥، ٢١	المدخل الفقهي العام، ١٠
الجواهر، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٩	المسالك، ٨، ٤٠
العلاصة، ٢٢	المستدرک، ٣٤
رسائل فقهية، ١٢، ١٤، ٣١	المختبر، ٢٨
السرائر، ١٢، ٣٨	معجم رجال الحديث، ١٥
سنن الدارقطني، ١٧	مفني المحتاج، ١٨

المذهب، ١٨	مفتاح الكرامة، ١٠
الوسائل، ٩، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩	من لا يحضره الفقيه، ٢٠، ٢١، ٢٤
٢٠، ٢٤، ٣٢	٣٢
هداية المحدثين، ٢٨	الموسوعة الفقهية، ١٣
	الموسوعة الكويتية، ١٣

المحتويات

مقدمة	٥
الإقرار ومسائله	٧
تمهيد	٧
الإقرار لغةً واصطلاحاً	٧
مشروعيته	٩
إقرار المريض حكمه ومعناه	١٠
الاقوال في المسألة	١٠
يلاحظ عليه	١٢
وأما ما ذهب إليه الجمهور	١٣
ما هو مقتضى الأصل في المسألة ؟	١٤
أدلة البحث	١٤
المقام الأول	١٥
وفيه ثلاث طوائف من الروايات	١٥

٢٥	ملخص القول
٢٦	الجمع بين الطوائف الثلاث
٢٦	المقام الثاني
٢٦	روايات الإقرار للأجنبي
٣٥	الجمع بين الطوائف الثلاثة من الروايات
٣٥	الجمع الدلالي
٣٦	المعالجة بالمرجعيات
٣٦	الجمع الدلالي بين الطائفتين الثانية والثالثة
٣٦	مراجعة الآراء
٣٧	المحصلة النهائية
٣٨	ملاحظات أخيرة
٣٨	الملاحظة الأولى
٤٠	الملاحظة الثانية
٤٠	الملاحظة الثالثة
٤٠	الملاحظة الثالثة
٤٣	الفهارس الفنية العامة